الرقابة على ادارة العجز المالي للموازنة العامة
Oversight of Managing the Financial Deficit of the Public Budget

أ.م.د. علي غني عباس
Assist. Prof. Dr. ALI GHENI ABBAS
جامعة المشرق/ كلية القانون
University of Al-Mashriq / College of law
ali.g@uom.edu.iq

الملخص
سلط الباحث الضوء في هذه الدراسة على موضوع الرقابة ادارة العجز المالي للموازنة العامة من خلا التعرف على المقصود بالعجز المالي في الموازنة العامة واسبابه واثاره ووسائل معالجته كطرق تتبعها الادارة في هذا الشأن ومن ثم تناول الوسائل الرقابية المختلفة على تلك الادارة لا سيما الرقابة الادارية التي تمارسها الجهات الادارية وخاصة وزارة المالية فضلاً عن رقابة الهيئات المستقلة ومنها بالتحديد رقابة ديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة والمعوقات التي تقف حائلاً دون ادائها لواجباتها في هذا الشأن والحلول المطروحة لذلك.
الكلمات الافتتاحية: العجز في الموازنة العامة، الموازنة العامة، الرقابة، النفقات.

Summary
In this study, the researcher sheds light on the issue of oversight, managing the financial deficit of the public budget by identifying the meaning of the fiscal deficit in the general budget, its causes, effects, and means of addressing it as methods followed by the administration in this regard, and then dealing with the various control means on that administration, especially the administrative control practiced by the authorities. The administration, especially the Ministry of Finance, as well as the oversight of

independent bodies, including specifically the oversight of the Financial Supervision Bureau and the Integrity Commission, the obstacles that stand in the way of it performing its duties in this regard, and the solutions offered for that.

Keywords: Deficit in the general budget, General budget, Censorship, Expenses.

المقدمة

تعتمد الموازنة العامة في أية دولة على تقدير متوقع للنفقات العامة وما يقابلها من إيرادات، بحيث يتحقق توازن نوعي ما بين جانبي النفقات والايرادات، ولكن قد يحصل اختلال معين ما بينهما ولأسباب مختلفة، فيحدث عندئذ عجز في الموازنة العامة، بحيث إن النفقات العامة المقدرة تتجاوز سقف الإيرادات، بما يخلق فجوة تمويلية، تدفع الدولة حينها إلى البحث عن مصادر أخرى للتمويل غير التي قدرتها سلفا في الموازنة.

إن ظاهرة العجز في الموازنة العامة لا تكاد تستثني دولة معينة من الدول، فسواء أكانت الدولة غنية أو فقيرة فإن العجز يبقى ملازما لموازنتها حتى حين.

أولاً: أهمية الدراسة

يعد العجز الذي يلازم موازنة الدول غنيها وفقيرها تقف خلفه أسباب عديدة، قد تكون اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية، الأمر الذي يتطلب إيجاد وسائل أو آليات لمعالجته، ومن بينها الرقابة على إدارة العجز في الموازنة العامة، وذلك من خلال أجهزة متخصصة للقيام بهذه المهمة غير اليسيرة على الإطلاق، وقد تكون الرقابة إدارية أو رقابة تمارسها الهيئات المستقلة، كما قد تكون رقابة قضائية.

ثانياً: مشكلة الدراسة

يثير موضوع الدراسة تساؤلات عديدة من بينها:

١- هل من وسائل أو آليات رقابية فاعلة بإمكانها، الحد من العجز في الموازنة، أو تقليل نسبته قدر الإمكان؟

هل إن تعدد الأجهزة الرقابية على تنفيذ الموازنة العامة، ومنها إدارة العجز فيها، يجدي نفعاً في تخفيض نسبة العجز، أم إنه يشكل خللاً إدارياً وتداخل في العمل لا طائل من وراءه؟

٣- هل ان الهيئات ذات الاستقلال المالي والاداري، ومنها ديوان الرقابة المالية، وهيئة النزاهة حققت الهدف منها في مكافحة الفساد بأشكاله المختلفة، أم ان العراق لازال يعاني من هذه الآفات الخطيرة على اقتصاده.

٤- كيف يمكن للعراق أن يتخلص من العجز الذي لازم موازناته السابقة، في موازنة عام ٢٠٢١، أو البقاء ضمن الحد المعقول للعجز بموجب احكام قانون الادارة المالية الاتحادية العراقي رقم ٦ لسنة ٢٠١٩ المعدل، وهي نسبة ٣%؟

كل هذه التساؤلات بحاجة إلى إجابات شافية ووافية لها في ثنايا هذا البحث.

ثالثاً: منهج الدراسة

يقوم الموضوع على منهج اساسي يتمثل في المنهج التحليلي الاستقرائي، وذلك من خلال تحليل النصوص القانونية ذات العلاقة بموضوع الدراسة، بغية بهدف تحقيق العلمية المنشودة.

رابعاً: هيكلية الدراسة

عقدنا لهذه الدراسة مطلبين نتطرق في المطلب الأول منهما إلى مفهوم العجز في الموازنة العامة وآثاره وسبل علاجه، وعلى نحو فرعين نخصص الفرع الأول منهما لمفهوم العجز في الموازنة العامة، ونتطرق في الفرع الثاني لآثار العجز في الموازنة العامة وسبل علاجه.

أما المطلب الثاني فنتناول فيه الأدوات الرقابية على العجز في الموازنة العامة، وعلى نحو فرعين أيضاً، نفصل في الفرع الأول منهما الرقابة الإدارية، ثم نتحدث في الفرع الثاني عن رقابة الهيئات المستقلة على إدارة العجز في الموازنة العامة، ونعقب ذلك بخاتمة نعرض فيها لأهم الاستنتاجات والمقترحات التي نجدها ضرورية لحل مشكلة الدراسة.

I. المطلب الأول

مفهوم العجز في الموازنة العامة وآثاره وسبل علاجه

ينبغي أن نتطرق عن مفهوم العجز في الموازنة العامة وما قيلت بخصوصه من تعريفات وذلك في الفرع الأول، ثم آثار العجز في الموازنة العامة وسبل علاجه في الفرع الثاني وعلى النحو الآتي:

I. أ. الفرع الأول

مفهوم العجز في الموازنة العامة

قيلت عجز في الموازنة العامة تعريفات عديدة ومن بينها:(التوقع في أن تكون مصروفات الدولة أكثر من إيراداتها بنسبة معينة، يصعب معها إحداث التوازن بين جانبي النفقات العامة والايرادات، وبما يخلق فجوة تمويلية تستوجب إيجاد مصادر أخرى للتمويل، غير التي قدرتها الدولة في الإيرادات)[١]. وتبدو واضحة الاطالة غير المبررة في هذا التعريف مما يستوجب اختصاره ليكون جامعاً مانعاً.

(١) محمد الخولي، "عجز الموازنة العامة: ماذا نعرف عن مرض المالية المزمن وتأثيره، ٢٩ ديسمبر/كانون الأول/٢٠٢١"، آخر زيارة للموقع في ٢٩/٥/٢٠٢٢، الساعة ٣:١٨مساء، متاح على الموقع الإلكتروني:
. https://www.alroeya.com

وعرف كذلك بأنه:(رصيد موازني سلبي تكون فيه نفقات الدولة أعلى من إيراداتها)[١].

ويلاحظ عل هذا التعريف انه تعريف اقتصادي بحت لا يلامس الفكر او وجهة النظر القانونية.

ويقصد به أيضا، الحالة التي يكون فيها الإنفاق أكثر من الدخل الوارد ولا يقتصر على الحكومات فحسب، بل يطبق أيضا على الأفراد والشركات)[٢].

والغريب في هذا التعريف انه لم يتوقف على عجز الموازنة العامة وانما امتد ليشمل العجز في الميزانيات الخاصة ايضاً.

ووفقا لدليل مصطلحات هارفارد بزنس ريفيو، فإن عجز الموازنة (budget deficit) هو تجاوز حجم الإيرادات العامة في بلد ما، كما ويشمل العجز موازنة الشركات والمؤسسات والزيادة في مصروفات الفرد مقابل النقص الحاصل في دخله.[٤]

ولا يعدو العجز ان يكون ظاهرة اقتصادية شائعة لا تقتصر على الدول النامية فقط، وإنما تطال الدول ذات الاقتصاديات العالية أيضاً، وهو ناتج في نهاية الأمر عن سوء تخطيط أو تقدير الحكومة، حيث يزيد الإنفاق الحكومي على الإيرادات الموجودة.[٣]

ومهما يكن من أمر، فإن العجز وإن اختلفت التعريفات التي قيلت بخصوصه من ناحية الألفاظ المستخدمة، الا إنها أي التعريفات تصب في خانة واحدة مفادها، إن النفقات العامة في الدولة تتجاوز سقف الإيرادات المخصصة سلفا في الموازنة المتوقعة والقائمة على التقدير والتخمين، ومن ثم فقد تحصل أمور بعيدة عن توقع الدول، ويحصل عند ذاك، عجز في الموازنة العامة، وتقع الدولة في أزمة حقيقية لا تخرج منها إلا بحلول جذرية تستطيع من خلالها أن تشخص الخلل وتخرج بمعالجة واقعية لما حصل.

يتضح لنا بجلاء، بأن هناك تعريفات عديدة للعجز في الموازنة العامة، وهذا أمر طبيعي يعكس إختلاف زاوية النظر إلى هذا المفهوم، ومن ثم لا يوجد تعريف جامع مانع له، ويمكننا إزاء ذلك إعطاء تعريف مبسط للعجز في الموازنة العامة بأنه، تجاوز نفقات الدولة لسقف الإيرادات المقدرة سلفا في الموازنة، وبمعنى آخر إن

---

(١) لحسن دردوري، "سياسة الدولة في علاج عجز الموازنة العامة"، (دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ٢٠١٣- ٢٠١٤)، ص١١٣.

(2)Kimberly Amadeo,budget deficit and how to reduce them,2021. https://www.the.balance.com ,last visit of 19/5/2022

(٣) د.منال جابر مرسي محمد، "العلاقة التبادلية بين عجز الموازنة العامة المصرية ومعدل التضخم"، بحث منشور في المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ٢٠٢٢، اخر زيارة للموقع في ٢٠٢٢/٥/١٩ الساعة ٣:٥٠ مساء، متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.jsec.journals.ekb

إيرادات الدولة أضحت لا تغطي جانب النفقات فيها، مما يحدث اختلالا في التوازن بين جانبي النفقات والايرادات ويرتب آثاراً سلبية شتى.

I. ب. الفرع الثاني
آثار العجز في الموازنة العامة وسبل علاجه

تترتب على العجز في الموازنة العامة العديد من الآثار، سيما في الجانب الاقتصادي للدولة، وكذلك في حركة الأعمال التجارية والشركات، الأمر الذي يتطلب بيان آثار العجز في الموازنة العامة ثم سبل علاجه، وعلى النحو الاتي:

أولاً: اثار العجز في الموازنة العامة

تترتب على العجز في الموازنة العامة جملة من الآثار ومن بينها:

١ـ ارتفاع نسبة ديون الدولة:

تعد زيادة الديون من الآثار الرئيسة لعجز الموازنة العامة في الدولة، ويحصل ذلك عندما تنفق الدولة أكثر مما تحصل عليه، ومن ثم يجب عليها دفع هذه النفقات، مالم تكن قد جمعت أموالاً من فائض السنة السابقة، فيجب عليها تمويله من خلال الديون. وغالباً ما تلجأ الدولة إلى الاقتراض عن طريق إصدار سندات لمستثمرين من القطاع الخاص تعرف بسندات الخزانة، حيث تقوم الدول بالاقتراض من القطاع الخاص وصناديق التأمين والبنوك والمستثمرين الأجانب[١].

ويعد مثل هذا الاسلوب في التمويل باللجوء الى الاقتراض العام كارثة حقيقية على الاقتصاد الوطني نتيجة لما يؤدي اليه من احتمال كبير لتفاقم ازمة الدين العام وتضخم العجز الموازني، وهو ما يحدث اليوم للأسف في بعض الدول ومنها العراق.

٢. ارتفاع معدلات الفائدة.

قد يكون منطقيا أن تحدث هذه الزيادة في معدلات الفائدة، ذلك إن الدولة عندما تقوم بالاقتراض من القطاع الخاص، فإنها تحفز الأشخاص الذين يمكنهم اقراضها، وذلك بزيادة نسبة الفائدة التي تدفعها على المبلغ المقترض، أي إن العملية تكون طردية في هذه الحالة، فكلما زادت نسبة الفائدة على القرض المراد أخذه، زاد عدد الأشخاص الذين يرغبون بإقراض الدولة. وثمة مشاكل تحصل للدولة جراء هذه العملية، فكلما زاد العجز في الموازنة العامة، زادت الحاجة إلى الاقتراض، وكلما زادت نسبة الفائدة التي تدفع عن المبلغ المقترض، زادت نسبة الديون المترتبة على عاتق الدولة وحصول عجز أكيد في موازنتها[٢].

---

(1)Paul boyce, budget deficit definition, 26 April,2022,https://www.boycewire.com,last visit of 19/5/2022 time 5:00 PM.

(٢) بيان ارشيد، "أنواع عجز الموازنة"، ٢٧ أيلول ٢٠٢١،آخر زيارة للموقع في ١٩/٥/٢٠٢٢ الساعة: ٥:١٠ مساء، متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.rouwwad.com

ومن هنا يبدو واضحاً ان اسلوب الاقتراض بالفوائد المتزايدة يؤثر سلباً في وسائل معالجة العجز ويجعلها تدور في حلقة مفرغة من العجز المزمن.

٣. حدوث نمو اقتصادي قصير الأجل.

قد يؤدي العجز في الموازنة العامة إلى دخول الدولة في مرحلة ركود اقتصادي، وتلجأ من خلاله إلى تحفيز الطلب الكلي، وذلك لتعزيز الاقتصاد، حيث ينخفض الطلب ويفقد أغلب الناس وظائفهم وفي حوزتهم أموالا قليلة لإنفاقها، عندئذ تتدخل الدولة لخلق طلب مصطنع حتى تتلافى حدوث انكماش اقتصادي عميق، فتزيد الإنفاق الذي يذهب إلى جيوب الأسر، وذلك بهدف تخفيف الآثار السلبية للركود الاقتصادي، وقد تؤدي حركة الدولة في هذه الحالة إلى احداث نمو وتعافي اقتصادي، ولكنه لأمد قصير فقط، ذلك إن الدولة في هذه الحالة تعمل على زيادة الانفاق في محاولة منها لانعاش اقتصادها ولو بشكل تدريجي، وتلافي حالة الركود الاقتصادي، ومن شأن ذلك، اقدام الناس بهدف زيادة دخولهم. أما على المدى الطويل فقد يشكل عبئا على الدولة، ومن ثم على النمو الاقتصادي بشكل عام[١].

وبالرغم من مساوئ التحفيز الكلي على النمو الاقتصادي طويل الأمد، إلا أن أنصار المدرسة الكينزية يرون بأن العجز ضروري في بعض الأحيان لتحفيز الطلب الكلي، بعد أن أثبتت السياسة النقدية عدم فاعليتها في كثير من الأوقات[٢].

وهو ما يجعل باعتقادنا اسلوب تحفيز الطلب الكلي محفوف بالمخاطر التي لا تحمد عقباها على الاقتصاد مما يتطلب الحذر في اعتمادها خشية من النتائج السلبية التي يمكن ان تترتب عليها والتي يمكن ان تنعكس سلباً على عجز الموازنة العامة فتزيده.

ثانيا: سبل علاج العجز في الموازنة العامة

إن ظاهرة العجز في الموازنة ليست بالظاهرة العصية على الحل، وإن كانت صعبة نوعا ما، لكنها ليست مستحيلة، إذ ينبغي مواجهة الأسباب التي تقود إلى هذا العجز بحلول جذرية حقيقية، ومن خلال اتباع سبل معينة تستطيع الدولة من خلالها تحقيق نموها وتعافي اقتصادها، ومن بين هذه السبل:

١- خفض النفقات الحكومية.

يتخذ خفض النفقات الحكومية أشكالا مختلفة، فقد تعمد الدولة إلى تحقيق الإنفاق على البرامج الاجتماعية مثل الضمان الاجتماعي، والمساعدة الطبية، والمساعدة للبرامج الحكومية، وقد يصل الأمر إلى حد تخفيض الميزانية المخصصة للأمور العسكرية[٣].

---

(1)Paul boyce,https://boycewire.com,op.cit

(2)Sean Ross, understanding the effects of fiscal deficit on an Economy, 12May,2022,https://www.investopedia.com,Last visit of 19/5/2022 time 5:40 p.m

(3)Mint Modified,financial planning, what is a budget deficit?deficit causes and solution,Dec 17,2021,https://www.mint.intuit.com,last visit of 19/5/2022 time 7:12 PM.

وبما أن العجز يتمثل في أن النفقات عادة ما تكون أعلى من الإيرادات، فمن المنطقي معالجة ذلك بتخفيض الإنفاق إلى أقصى حد ممكن، للمحافظة على التوازن المطلوب في الموازنة بين جانبي النفقات والايرادات العامة، إلا ان ذلك ينبغي ان يكون باعتماد اولويات معينة وحدود او خطوط حمراء لا يمكن تجاوزها والا كانت النتائج غير مواتية، وذلك بان يكون هناك خفض للنفقات غير الضرورية وليس للنفقات الضرورية التي ينبغي ان تبقى بذات المستوى.

٢- زيادة نسبة الضرائب.

تعد الضرائب من المصادر الأساسية للإيرادات في موازنة الدولة بشكل عام، وعلى الدولة أن تتبع هذا السبيل، عندما تكون في حالة نمو اقتصادي وليس العكس، ذلك إنها في حالة الركود قد تؤدي زيادة الضرائب إلى آثار سلبية تنعكس على انخفاض الإنفاق، ومن ثم انخفاض النمو الاقتصادي[١]

بمعنى آخر، إن اللجوء إلى هذا السبيل لمواجهة العجز في الموازنة العامة ليس متاحاً في كل الأوقات، اللهم الا في حالة الإنعاش أو النمو الاقتصادي، أما غير ذلك، فعليها أن تلجأ إلى وسائل أخرى لمواجهة العجز الحاصل في موازنتها.

وقد تواجه الدولة أزمات معينة سواء أكانت سياسية أو اقتصادية، وقد يحصل عجز في موازنتها بسبب هذه الأزمات، ولكنها قد تعمد إلى خفض نسبة الضرائب، تماماً كما فعل الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، عندما لجأ إلى تخفيض الضرائب على الشعب الأمريكي بنسبة(١,٥) تريليون دولار، وبينما توقعت اللجنة المشتركة للضرائب أن تؤدي هذه التخفيضات إلى تحفيز النمو الاقتصادي بنسب(٠,١) سنويا، إلا أن العجز ازداد بمقدار تريليون دولار على مدى عشر سنوات [٢].

٣- تشجيع النمو الاقتصادي.

يعد النمو الاقتصادي من أفضل السبل لمواجهة العجز في الموازنة العامة للدولة، لابل إنه أفضل من اللجوء إلى زيادة الضرائب وخفض الإنفاق. ففي فترة النمو الاقتصادي تزداد عائدات الضرائب، ويدفع المكلفين المزيد من ضريبة القيمة المضافة، وكذا الحال بالنسبة للشركات، إذ تدفع المزيد من ضريبة الأرباح، ويدفع العمال المزيد من ضريبة الدخل[٣].

٤- انشاء صناديق ثروة سيادية

صناديق الثروة السيادية هي (صناديق مالية ذات شخصية معنوية سيادية عامة مستقلة مملوكة للدولة يتم استثمارها لتحقيق أهداف السياسة المالية طويلة الامد) وهي وسيلة ليست بالجديدة فقد استخدمت منذ ما يقارب القرن من الزمان في العديد

---

(١)عجز الموازنة: مفهومها وأسبابها وكيفية معالجتها، اقتصاد العرب، ٢٦ شباط، ٢٠٢١، متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.economicarab.com آخر زيارة للموقع الساعة ٨:٥٠ مساء في ٢٠/٥/٢٠٢٢

(2)Sean Ross, https://www.investopedia.com,last visit of 20/5/2022,op,cit

(٣) عجز الموازنة: مفهومها وأسبابها وكيفية معالجتها، مصدر سابق.

من الدول كوسيلة وقائية اكثر منها علاجية لمواجهة عجز الموازنة العامة اذ ان الاموال التي تنتج عن تلك الصناديق يمكن ان تسد العجز الموازني عند الضرورة، ومع ان العراق قد انشأ صندوقين سياديين بموجب قانون شركة النفط الوطنية العراقية رقم ٤ لسنة ٢٠١٨ الا ان المحكمة الاتحادية العليا حكمت بعدم دستورية هذه الصناديق لعدم دستورية نصوص توزيع ايراداتها.[١]

وليست هناك دولة في العالم بمنأى عن اللجوء إلى السبل الاربعة أو أحداها عندما يواجهها عجز في موازنتها، ولكن أفضل هذه السبل بلا أدنى شك، هو النمو الاقتصادي وانشاء صندوق ثروة سيادي، لما فيه من آثار إيجابية على الفرد والدولة معا.

II. المطلب الثاني
الأدوات الرقابية على إدارة العجز في الموازنة العامة

يعد العجز في الموازنة العامة من المشاكل التي تعاني منها الدول، سواء أكانت غنية أم فقيرة ولكن بنسب متفاوتة، ومادامت موازنة الدولة تقوم على أساس تقدير النفقات والايرادات العامة والتوازن بينهما قدر الإمكان، إلا أن هذا التوازن قد لا يصمد طويلا، فيحدث العجز نتيجة تجاوز الإنفاق العام لسقف الإيرادات المتحصلة خلال السنة المالية، ويخلف العجز آثار سلبية على تنمية الدولة، وتحقيق الأهداف التي تصبو إليها، فيأتي دور الرقابة للحد من هذه الآثار، ومعالجة العجز بهدف المحافظة على المال العام من العبث والفساد الإداري والمالي.

ويختلف نوع الرقابة بحسب الجهاز الذي يؤديها، فقد تكون رقابة إدارية أو رقابة تمارسها الهيئات المستقلة، أو رقابة قضائية، وهو ما سنتناوله تباعاً عبر تقسيم هذا المطلب على فرعين نخصص الفرع الأول: للرقابة الإدارية على العجز في الموازنة العامة، فيما نكرس الفرع الثاني لرقابة الهيئات المستقلة على العجز في الموازنة، وكما يأتي:-

II. أ. الفرع الأول
الرقابة الإدارية على العجز في الموازنة العامة

تتمثل في الرقابة التي تمارسها الأجهزة المتخصصة والتابعة لوزارة المالية، ومن خلال مراقبين ماليين أو محاسبين عموميين، بغية ممارسة الرقابة على تنفيذ العمليات المالية في الدولة[٢].

---

(١) د. احمد خلف حسين الدخيل، *صناديق الثروة السيادية بين مثالية الطرح ومتطلبات الحكم الرشيد*، ط١، (بغداد: دار الذاكرة للنشر والتوزيع، ٢٠١٨)، ص١٦ و٢٩.

(٢) د. مداحي عثمان، "دور الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة في ترشيد الإنفاق العام"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا المجلد ١٦، العدد ٢٤ (٢٠٢٠)، ص١٠٨.

وهدف هذه الرقابة بكل تأكيد هو التيقن من أن كافة الأعمال المناطة بالأجهزة التابعة لوزارة المالية تسير وفق الأهداف المرسومة لها، سواء أكانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، وذلك تفاديا لأية مساءلة أو رقابة قد تفرضها السلطة التشريعية والرأي العام(١).

ولا تعدو أن تكون هذه الرقابة الإدارية بمثابة رقابة ذاتية داخلية تقوم بها السلطة التنفيذية ذاتها، للتأكد من أن أعمالها تسير بالاتجاه الصحيح.

وبتطبيق ما تقدم على حالة العراق، اذ نجد بأن وزارة المالية هي الجهة المسؤولة عن نفقات الدولة وايراداتها، وتمارس الرقابة من خلال مراقبة الصرف على الاعتمادات والتقيد بالمبالغ في الموازنة العامة، ومراقبة تنفيذ القوانين والأنظمة والتعليمات المالية، وهو ما أشار إليه المشرع العراقي في قانون الإدارة المالية الاتحادي النافذ رقم(٦) لسنة ٢٠١٩(٢).

وتسأل وزارة المالية أيضا عن تنظيم وإدارة وتنفيذ ومراقبة الموازنة والإشراف على الخزينة في الأمور المنصوص عليها في القانون المذكور(٣).

وتلتزم وحدات الإنفاق العام بتقديم بياناتها المالية الشهرية إلى وزارة المالية خلال الأيام العشرة الأولى من الشهر اللاحق لغرض تدقيقها، وتوحيدها مع بقية حسابات الدولة، وتتولى وزارة المالية اعداد بيانات مالية كل أربعة أشهر تقدم إلى مجلسي الوزراء والنواب(٤). وهكذا فإن وزارة المالية العراقية تمارس نوعين من الرقابة أحدهما، رقابة رئاسية تسلسلية، والأخرى رقابة تمارسها على جميع الوزارات والمؤسسات الرسمية داخل السلطة التنفيذية(٥)

وبالرغم من أن الرقابة الإدارية تمارس أدوارا كبيرة في الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة، إلا إنها تنتقد بحجة عدم جواز أن تراقب الإدارة نفسها، لما يؤدي ذلك من مظاهر التسيب والانحراف، والذي يتمثل في عدم الرقابة والإشراف على السلطة التنفيذية عند توليها تنفيذ الموازنة العامة، ومن ثم ينبغي ترك هذه المهمة إلى جهة رقابية مستقلة(٦).

ومن جانبنا نرى، بأن الرقابة الإدارية، قد تؤتي أكلها، نظرا لأن المشرع العراقي قد ألزمها في قانون الإدارة المالية الاتحادي النافذ، بأن تقدم بيانات مالية كل أربعة

---

(١) د.علي حسين أحمد الفهداوي، "الموازنة العامة والرقابة عليها في التشريعات العراقية"، مجلة العلوم السياسية كلية التراث الجامعة، بغداد، العدد ٥٩ (٢٠٢٠)، ص٤٣٣.

(٢) المادة (٣٠) من قانون الإدارة المالية الاتحادي النافذ.

(٣) المادة (٣٣) من قانون الإدارة المالية الاتحادي النافذ.

(٤) المادة (٣٤/أ، ب) من القانون المذكور.

(٥) د. علي غني عباس الجنابي، *الرقابة على الموازنة العامة*، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠١٥)، ص٧٨.

(٦) حيدر حسين علي، "الاختصاصات المالية للسلطة التنفيذية"، (ماجستير، كلية الحقوق، جامعة تكريت، ٢٠٢١)، ص٥٦.

أشهر إلى مجلسي الوزراء والنواب، ومن ثم فإن الجهات الإدارية أضحت تراقب الوزارة المذكورة في كل المهام المالية التي تقوم بها.
وبالرغم من الرقابة التي تمارسها وزارة المالية على كل مفاصلها بهدف ترشيد الإنفاق العام، والحد من نسبة العجز، إلا أن نسبة العجز في موازنة عام ٢٠٢١، قد تجاوزت الحد المسموح به وهي نسبة ٣% من الناتج المحلي الاجمالي[١].
وقد أشار بعض الباحثين [٢]، إلى أن نسبة العجز في موازنة ٢٠٢٢، والتي لم تقر بعد لأسباب مختلفة، يمكن السيطرة عليها من خلال اعتبارين هما، تثبيت الإنفاق العام في موازنة عام ٢٠٢٢، فيكون هو نفسه في موازنة ٢٠٢١، والبالغ(١٢٩) ترليون دينار، حيث إن رفع سعر برميل النفط من(٤٥) دولار إلى(٦٠) دولار في موازنة ٢٠٢٢، ومن ثم سيهبط العجز ليكون بنحو (٥) تريليونات دينار بدلا من (٢٩) تريليون دينار في موازنة ٢٠٢١، وهو عجز طبيعي يتماشى مع قانون الإدارة المالية الاتحادية النافذ، والذي أجاز العجز في الموازنة العامة بنسبة ٣% من الناتج المحلي الاجمالي، ورغم كل الانتقادات الموجهة الى للرقابة الادارية على ادارة عجز الموازنة العامة الا ان الدول جميعاً بما فيها العراق تعتمدها الى جانب انواع الرقابة الاخرى من قضائية وبرلمانية ومستقلة ليسد بعضها النقص الوارد في الاخريات وبما يمكن من الاستفادة من مزايا كل منها وتجاوز العيوب التي تكتنفها.[٣]

II. ب. الفرع الثاني
رقابة الهيئات المستقلة على العجز في الموازنة العامة

تتعدد الأجهزة التي تتولى الرقابة على المال العام في الدولة، ومن بينها هيئات مستقلة تمارس هذه الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة، سيما بعد النقد الذي يوجه للهيئات الإدارية في ممارسة هكذا نوع من الرقابة، إذ لا تعدو في نظر البعض بأنها هي الحكم والخصم في ذات الوقت.
وهناك هيئات تمارس هذا النوع من الرقابة هما، ديوان الرقابة المالية الاتحادي وهيئة النزاهة، الأمر الذي يتطلب معرفة دور كل منهما في الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة، وترشيد الإنفاق العام، ومن ثم تخفيض نسبة العجز في الموازنة.

---

(١) المادة (٦/رابعا) من قانون الإدارة المالية الاتحادي النافذ.
(٢) د. مظهر محمد صالح، "تحديد قيدين لتقدير العجز في موازنة"، ٢٠٢٢، آخر زيارة للموقع في ٢٢/٥/٢٠٢٢ الساعة ٢:١٠ مساء، متاح على الموقع الإلكتروني:
https://www.ina.iq
(٣) د. احمد خلف حسين الدخيل، *المالية العامة من منظور قانوني*، ط١، (بغداد: دار المسلة، ٢٠٢٢)، ص٣٢٤. د. رائد ناجي احمد، *علم المالية العامة والتشريع المالي في العراق*، ط١، (القاهرة: العاتك لصناعة الكتاب، ٢٠١٢)، ص١٢٤. د. طاهر الجنابي : *علم المالية العامة والتشريع المالي*، طبعة منقحة، (القاهرة: العاتك لصناعة الكتاب، ٢٠٠٨)، ص١٢٩.

أولا: رقابة ديوان الرقابة المالية الاتحادي

ويعد تشريع قانون الديوان خطوة متقدمة كان لها أبلغ الأثر في جعل الرقابة على الموازنة العامة تسير على الطريق الصحيح، والذي يضاهي أحدث ما هو معتمد في دول العالم المتقدمة في هذا المجال(١)، إذ يعد ديوان الرقابة المالية جهة رقابية مستقلة ماليا وإداريا، ويتمتع بشخصية قانونية.(٢)

ويمارس ديوان الرقابة المالية جملة من الاختصاصات المالية والإدارية، ومن بين الاختصاصات المالية الرقابة على فحص وتدقيق المعاملات والتصرفات للإيرادات والنفقات العامة والالتزامات المالية كافة تخطيطا أو جباية أو انفاقا والموجودات بأنواعها للتحقق من صحة تقييمها وتسجيلها في الدفاتر والسجلات النظامية والتأكد من وجودها وعائديتها وكفاءة وسلامة تداولها واستخدامها وادامتها والمحافظة عليها والمستندات والعقود والسجلات والدفاتر الحسابية والموازنات والبيانات المالية والقرارات والوثائق والأمور الإدارية ذات العلاقة بمهام الرقابة(٣).

ويمارس الديوان أنماطاً متعددة من الرقابة قد تكون رقابة مالية سابقة على الصرف أو متزامنة معه أو لاحقة عليه،(٤)وقد تضمن قانون الإدارة المالية الاتحادية النافذ بعض الأحكام التي تخص رقابة ديوان الرقابة المالية الاتحادي على تنفيذ الموازنة العامة، حيث إن تدقيق البيانات المالية لوحدات الانفاق العام يكون من قبل الديوان وحده دون سواه.(٥)

وألزم القانون وزير المالية بأن يقدم البيانات المالية الاتحادية في موعد أقصاه نهاية شهر آذار من السنة اللاحقة إلى ديوان الرقابة المالية الاتحادي في ضوء المتطلبات التي يحددها الديوان لتدقيقها(٦).

ويلتزم ديوان الرقابة المالية الاتحادي من جهته بتقديم تقرير عن البيانات المالية الاتحادية إلى وزير المالية الاتحادي في الخامس عشر من شهر أيلول لإرساله إلى لجنة الشؤون الاقتصادية أو ما يحل محلها لدراسته ورفعه إلى مجلس الوزراء لعرضه على مجلس النواب قبل الثلاثين من شهر أيلول لمناقشته واقراره(٧).

وبالرغم من صلاحيات الرقابة المالية التي منحها القانون لديوان الرقابة المالية الاتحادي، الا أن هذه الرقابة لاتزال عديمة الفاعلية، ذلك لأن رقابة الديوان هي ذات

---

(١) سيروان عدنان ميرزا الزهاوي، "الرقابة المالية على تنفيذ الموازنة العامة في القانون العراقي"، ٢٠٢١، آخر زيارة للموقع في ٢٢/٥/٢٠٢٢، متاح على الموقع الإلكتروني:
https://www.almerja.com

(٢) المادة(٥) من قانون ديوان الرقابة المالية رقم(٣١) لسنة ٢٠١١ المعدل، كذلك المادة (١٠٣/أولا) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.

(٣) المادة(١٠) من القانون.

(٤) د.عبد الباسط علي جاسم، عمر غانم حامد، المصدر السابق، ص١٤٠- ١٤١.

(٥) المادة(٣٤/ثانيا/أ) من القانون.

(٦) المادة(٣٤/ثالثا/أ) من القانون.

(٧) المادة(٣٤/ثالثا/ب) من قانون الإدارة المالية الاتحادي النافذ.

طبيعة كاشفة للمخالفات المالية، فليس بوسع الديوان أن يرغم الجهات الخاضعة لرقابته على معالجة المخالفات المالية، وجل ما يمكنه فعله هو مخاطبة مجلس النواب أو مجلس الوزراء أو الجهات التحقيقية لاتخاذ ما يلزم بصدد هذه المخالفات.(١)

والحقيقة ان ديوان الرقابة المالية في العراق يشكل جهة رقابة على قد كبير من المهنية والفعالية الكبيرة في الوصول الى المخالفات وتحديدها ولم تتأثر بالفساد المالي والاداري بل بقي محافظاً على نزاهته وصرامته ودقته في العمل مما يتطلب منحه المزيد من السلطات لا سيما سلطات التحقيق والاتهام اسوة بهيئة النزاهة.

ثانياً: رقابة هيئة النزاهة على العجز في الموازنة العامة

تعد هيئة النزاهة، إحدى الهيئات الرقابية المستقلة، والتي تتمتع باستقلال إداري ومالي، وتخضع لرقابة مجلس النواب، ومهمتها الأساسية مكافحة الفساد الإداري والمالي الذي استشرى في مفاصل الدولة المختلفة، وأثر بشكل سلبي على التنمية الاقتصادية فيها(٢)

وتهدف الهيئة إلى تعزيز ثقة الشعب العراقي بالحكومة، عبر إلزام مسؤولين فيها بالكشف عن ذممهم المالية، ومالهم من أنشطة خارجية واستثمارات وموجودات وهبات ومنافع قد تؤدي إلى تضارب المصالح(٣)

وتتمتع الهيئة بصلاحيات تحقيق في أية قضايا فساد بواسطة أحد محققيها تحت اشراف قاضي التحقيق المختص(٤).

وهناك بعض الوسائل التي تستطيع من خلالها الهيئة ممارسة رقابتها ومن بينها:

١ـ الشكاوى والاخبارات.

تتولى هيئة النزاهة فحص جميع الشكاوى والاخبارات التي تردها بشكل مباشر من المواطنين أو أحد الموظفين الحكوميين، أومن ديوان الرقابة المالية الاتحادي عند اكتشاف مخالفة مالية أو أمور مالية غير نظامية، وعند حصول خلاف بين ديوان الرقابة المالية واحدى الوزارات أو أي كيان حكومي آخر، فللديوان مفاتحة هيئة النزاهة مباشرة حتى تتولى التحقيقات(٥).

٢ـ التحقيق في قضايا الفساد.

ويتميز اختصاص هيئة النزاهة في مجال التحقيق بأمرين هما:

١ـ إنه اختصاص استثنائي:

---

(١) أحمد طلال عبد الحميد، "فاعلية الأدوات الرقابية لديوان الرقابة المالية"، قراءة في ضوء قانون الديوان رقم(٣١) لسنة ٢٠١١المعدل، آخر زيارة للموقع في ٥/٥/٢٠٢٢، متاح على الموقع الإلكتروني:
https://www.m.ahewar.org

(٢) المواد(٣، ٢) من قانون هيئة النزاهة رقم(٣٠) لسنة ٢٠١١المعدل.

(٣) المادة(٣/ خامسا) من القانون المذكور.

(٤) المادة(١١/أولا) من القانون المذكور.

(٥) المادة(٨٧) من القانون المذكور.

إن هذا الاختصاص الممنوح لهيئة النزاهة هو استثناء من القاعدة العامة، ذلك إن تلقي الشكاوى والاخبارات وملاحقة المتهمين في الجرائم، هو من اختصاص مراكز الشرطة ومحققي المحكمة تحت اشراف قاضي التحقيق ورقابة الادعاء العام[١].

٢ـ إنه اختصاص مشترك:

تشترك هيئة النزاهة في ممارسة هذا الاختصاص مع الجهات التي يخولها القانون سلطة تلقي الاخبارات والشكاوى والتحقيق فيها، ويلزم قاضي التحقيق بإشعار الدائرة القانونية في الهيئة حال استلامه التحقيق في أية قضايا فساد[٢].

ومما يجب ذكره إن اختصاص هيئة النزاهة في الاستعانة بالإجراءات الجنائية، إنما يقتصر على مرحلة التحقيق فقط، ولا يمتد بأي حال من الأحوال إلى مرحلة المحاكمة أمام محكمة الموضوع، اللهم الا في قضايا الفساد الواقعة بين ١٧/ تموز / ١٩٦٨، حتى تأريخ صدور أو تشكيل الهيئة في ٢٧/ ١/ ٢٠٠٤، حيث تمتد صفتها كطرف في القضية إلى مرحلة المحاكمة، وماعدا ذلك، فإن سلطتها تقف عند مرحلة التحقيق فقط، واحالة القضية إلى محكمة الموضوع[٣]، وثمة معوقات قد تقف أمام الهيئة في مكافحة الفساد الإداري والمالي في العراق، قد تكون قانونية، إذ لا يمكن احالة الموظف المتهم إلى المحكمة مالم يوافق الوزير المختص وقد يتعمد عدم الموافقة، أو معوقات سياسية، ذلك إن بعض الكيانات السياسية تدافع عن أنصارها من المسؤولين في الدولة بالرغم من تورطهم في قضايا فساد.[٤]

ومع ذلك، فإن هيئة النزاهة ماضية قدما في أداء رسالتها في مكافحة الفساد الإداري والمالي بوصفه أخطر آفات الفساد الذي ينخر في الدولة، ويؤخر عجلة التنمية فيها.

ونرى من جانبنا، بأن كثرة الأجهزة الرقابية على تنفيذ الموازنة العامة، وإدارة العجز الحاصل فيها، قد لا يجدي نفعا، وإنما يقتضي الأمر بمنحها صلاحيات أوسع في هذا الجانب، حتى تؤتي العملية الرقابية أكلها، فضلاً عن الجانب الاقتصادي الذي هو عصب الحياة في كل الدول.

---

(١) د. عبد الباسط علي جاسم، "رقابة الهيئات المستقلة على تنفيذ الموازنة العامة للدولة في التشريع العراقي"، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد ١٦، العدد ٥٨ (٢٠١٣)، ص١٢٧.

(٢) القاضي رحيم حسن العكيلي، "حدود اختصاصات هيئة النزاهة في الاستعانة بالإجراءات الجزائية"، ٢٠١٥، آخر زيارة للموقع في ٢٢/٥/٢٠٢٢ الساعة ١:٣٥ مساء، متاح على الموقع الإلكتروني:
. https://www.rahimaqeeli.blogspot.com

(٣) المصدر نفسه.

(٤) سيروان عدنان ميرزا الزهاوي، المصدر السابق.

الخاتمة

إن العجز ظاهرة ملازمة للموازنة العامة في أغلب الدول، ولابد من وسائل أو آليات للحد منه، أو تقليل نسبتها قدر الإمكان، وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة لبعض الاستنتاجات وأهم المقترحات التي ندرجها فيما يأتي:

أولاً: الاستنتاجات

١- قيلت في العجز تعريفات عديدة، ومن ثم لا يوجد تعريف جامع مانع له، لكنه لا يخرج في كل الأحوال عن تجاوز الإنفاق العام لسقف الإيرادات المتحصلة خلال السنة المالية، مما يخلق فجوة تمويلية تدفع الدولة حينها إلى البحث عن مصادر أخرى للتمويل.

٢- هناك آثار سلبية يخلفها العجز في الموازنة العامة من أهمها، ارتفاع ديون الدولة، يصاحبه إرتفاع معدلات الفائدة، مع نمو اقتصادي قصير الأجل، مما يستدعي زيادة الضرائب أو اللجوء إلى وسائل أخرى.

٣- هناك أدوات أو وسائل رقابية لمواجهة العجز في الموازنة العامة، وهي تختلف باختلاف النظام القانوني في الدولة، فقد تكون رقابة إدارية أو رقابة تمارسها الهيئات المستقلة، أو رقابة قضائية.

٤- إن العجز ظاهرة لازمت أغلب موازنات العراق المالية ومنها، موازنة عام ٢٠٢١، ولإقرار موازنة ٢٠٢٢، والذي تأخر بعض الشيء بسبب مناكفات سياسية وأسباب أخرى، والتخلص من العجز المتوقع فيها، ينبغي اتخاذ عدة وسائل في هذا الشأن.

٥- تمارس الرقابة الادارية على ادارة عجز الموازنة العامة من قبل الجهات الادارية كافة من رأس هرم السلطة التنفيذية حتى قاعدتها، ناهيك عن الدور المميز والفعال لوزارة المالية في هذا الشأن.

٦- تمارس رقابة الهيئات المستقلة من قبل ديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة اللتان تبذلان جهوداً كبيرة في مواجهة ظاهرة العجز المزمن للموازنة العامة.

ثانياً: المقترحات.

١- لعل أهم الوسائل الناجعة لمواجهة العجز في الموازنة، هو ترشيد الإنفاق العام إلى أقصى حد، وبما يتناسب مع حجم الإيرادات العامة المقدرة سلفا، ويتم ذلك من خلال الاستغناء عن كثير من المشاريع غير الضرورية وتدويرها في الموازنات المالية اللاحقة.

٢- توجيه الأجهزة الحكومية إلى اتباع أفضل السبل لتحسين وتطوير الإجراءات المالية، والابتعاد عن التشدد والروتين غير المبرر، وبما يضمن مكافحة الفساد الإداري والمالي.

٣- ثمة اعتبارات ينبغي على العراق الأخذ بها عند إقرار موازنة عام ٢٠٢٢، التي تأخرت عن موعدها المحدد، ومنها أن يكون سقف الإنفاق السنوي المخطط له في

الموازنة المذكورة مصمم على أساس النسبة والتناسب، مع إيرادات العائدات النفطية الفعلية، فضلا عن ديمومة أسعار النفط العالمية وبأساس سعري لا يقل عن (٧٢) دولار ولمدد سنوية مطمئنة وبدون نفقات حادة.

٤- عدم التدخل في عمل الهيئات الرقابية المستقلة على الموازنة العامة، حتى تستطيع أداء مهامها بكل حيادية وموضوعية بعيدا عن الضغوط والتأثيرات السياسية، وبما يؤدي إلى مواجهة العجز في الموازنة العامة والقضاء على أسبابه قدر الإمكان.

٥- إن كثرة الجهات الرقابية على إدارة العجز في الموازنة العامة قد لا يجدي نفعا، وإنما يقتضي الأمر منحها صلاحيات واسعة، لأنها تراقب أهم جانب يتعلق بالدولة، ألا وهو اقتصادها الذي يمثل الشريان الحيوي في كل الدول.

٦- انشاء صندوق سيادي أو أكثر للوقاية من ظاهرة العجز المزمن في الموازنة العامة واسوة بالكثير من الدول الاخرى التي استفادت كثيراً من تلك الصناديق.

٧- الحذر في اعتماد وسائل مواجهة عجز الموازنة العامة بعدم التفريط بضرورات الاقتصاد الوطني واساسياته.

٨- تنويع مصادر الايراد العام وعدم الابقاء على الاعتماد شبه الكلي على الايراد الريعية لبيع النفط الخام مما يقلل بالنتيجة من الازمات المالية.

قائمة المصادر

أ ـ الكتب

١ـ د. احمد خلف حسين الدخيل، *المالية العامة من منظور قانوني*، ط١، بغداد: دار المسلة، ٢٠٢٢.

٢ـ د. احمد خلف حسين الدخيل، *صناديق الثروة السيادية بين مثالية الطرح ومتطلبات الحكم الرشيد*، ط١، بغداد: دار الذاكرة للنشر والتوزيع، ٢٠١٨.

٣ـ د. رائد ناجي احمد، *علم المالية العامة والتشريع المالي في العراق*، ط١، القاهرة: العاتك لصناعة الكتاب، ٢٠١٢.

٤ـ د. طاهر الجنابي، *علم المالية العامة والتشريع المالي*، طبعة منقحة، القاهرة: العاتك لصناعة الكتاب، ٢٠٠٨.

٥ـ د. علي غني عباس الجنابي، *الرقابة على الموازنة العامة*، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠١٥.

ب ـ الرسائل والاطاريح الجامعية

١ـ حيدر حسين علي، "الاختصاصات المالية للسلطة التنفيذية"، ماجستير، كلية الحقوق، جامعة تكريت، ٢٠٢١.

٢ـ لحسن دردوري، "سياسة الدولة في علاج عجز الموازنة العامة"، دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ٢٠١٣-٢٠١٤.

جـ ـ البحوث والدراسات العلمية

١ـ د. عبد الباسط علي جاسم، "رقابة الهيئات المستقلة على تنفيذ الموازنة العامة للدولة في التشريع العراقي"، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد١٦، العدد ٥٨ (٢٠١٣).

٢ـ د. علي حسين أحمد الفهداوي، "الموازنة العامة والرقابة عليها في التشريعات العراقية"، مجلة العلوم السياسية، كلية التراث الجامعة، بغداد، العدد٥٩ (٢٠٢٠).

٣ـ د. مداحي عثمان، "دور الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة في ترشيد الإنفاق العام"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد١٦، العدد٢٤ (٢٠٢٠).

د ـ القوانين

١ـ قانون هيئة النزاهة رقم (٣٠) لسنة ٢٠١١ النافذ.

٢ـ قانون ديوان الرقابة المالية رقم (٣١) لسنة ٢٠١١ النافذ.

٣ـ قانون شركة النفط الوطنية العراقية رقم ٤ لسنة ٢٠١٨ النافذ.

٤ـ قانون الإدارة المالية الاتحادي رقم (٦) لسنة ٢٠١٩ المعدل.

هـ ـ المواقع الالكترونية

١ـ أحمد طلال عبد الحميد، "فاعلية الأدوات الرقابية لديوان الرقابة المالية، قراءة في ضوء قانون الديوان رقم (٣١) لسنة ٢٠١١المعدل"، متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.m.ahewar.org

٢ـ القاضي رحيم حسن العكيلي، "حدود اختصاصات هيئة النزاهة في الاستعانة بالإجراءات الجزائية"، ٢٠١٥، متاح على الموقع الإلكتروني:
https://www.rahimaqeeli.blogspot.com
٣ـ بيان ارشيد، "أنواع عجز الموازنة"، ٢٧ أيلول ٢٠٢١، متاح على الموقع الإلكتروني:
https://www.rouwwad.com,
٤ـ شرح معنى عجز الموازنة العامة them, 2021,https://www.the.balance.com دليل مصطلحات هارفارد بزنس ريفيو https://www.hbrabic.com
٥ـ سيروان عدنان ميرزا الزهاوي، "الرقابة المالية على تنفيذ الموازنة العامة في القانون العراقي"، ٢٠٢١، متاح على الموقع الإلكتروني:
https://www.almerja.com
٦ـ عجز الموازنة، "مفهومها وأسبابها وكيفية معالجتها"، اقتصاد العرب، ٢٦ شباط، ٢٠٢١، متاح على الموقع الإلكتروني:
٧ـ محمد الخولي، "عجز الموازنة العامة: ماذا نعرف عن مرض المالية المزمن وتأثيره"، ٢٩ ديسمبر/كانون الأول/٢٠٢١، متاح على الموقع الإلكتروني:
https://www.alroeya.com
Kimberly Amadeo,budget deficit and how to reduce
٨ـ د. مظهر محمد صالح، "تحديد قيدين لتقدير العجز في موازنة ٢٠٢٢"، متاح على الموقع الإلكتروني:
https://www.ina.iq
٩ـ د.منال جابر مرسي محمد، "العلاقة التبادلية بين عجز الموازنة العامة المصرية ومعدل التضخم"، بحث منشور في المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ٢٠٢٢، متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.jsec.journals.ekb,last visit of
10-Mint Modified, financial planning, what is a budget deficit?deficit causes and solution, Dec, https://www.mint.intuit.com,
11-Paul boyce, budget deficit definition, 26 April, 2022. https://www.boycewire.com
12-Sean Ross, understanding the effects of fiscal deficit on an Economy, 12May,2022. https://www.investopedia.com,